

أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية
السعودية

إعداد

الطالب/ طه عبدالله السقاف

الرقم الأكاديمي / 253001572

إشراف:

الدكتور/ فايز علي جراد

الدكتور/ الفيصّل عبد الحميد محمد

العام الدراسي:

2026

حقوق الطباعة

جميع حقوق الطباعة والنشر محفوظة للجامعة. ولا يجوز إعادة طباعة هذا البحث أو نسخه أو نشره، كلياً أو جزئياً، بأي وسيلة كانت، إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الجامعة.

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، الذي بنعمته تتم الصالحات، وله الحمد أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مشرفي الفاضلين، سعادة الدكتور **الفیصل عبد الحمید** وسعادة الدكتور **فايز جراد**، على ما قدماه من توجيه علمي سديد، ونصح قيّم، ودعم مستمر، ومتابعة دقيقة، كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذا البحث وإخراجه على الوجه المأمول.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء الهيئة التدريسية في برنامج ماجستير إدارة الأعمال، على ما قدموه من علم ومعرفة طوال فترة الدراسة، وإلى جميع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين شاركوا في استبانة الدراسة، وأسهموا في توفير البيانات اللازمة لإنجاز هذا البحث.

وأتوجه بخالص الامتنان إلى والدتي الغالية، التي كان لدعائها الصادق، بعد توفيق الله سبحانه وتعالى، أعظم الأثر في مسيرتي العلمية، سائلاً الله أن يحفظها ويبارك في عمرها.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى زوجتي العزيزة وأبنائي الأعزاء، على صبرهم وتقهمهم ودعمهم المتواصل، وتحملهم ما فرضته متطلبات الدراسة من وقت وجهد، فكانوا خير سند وعون طوال هذه الرحلة. وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يوفق كل من أسهم في إنجازه ولو بكلمة طيبة أو دعاء صادق.

فهرس المحتويات:

Contents

3.....	الشكر والتقدير
4.....	فهرس المحتويات:
6.....	قائمة الجداول:
7.....	قائمة المصطلحات
8.....	قائمة الاختصارات
9.....	المستخلص
10.....	الفصل الأول
13.....	أولاً: الأهمية العلمية
13.....	ثانياً: الأهمية التطبيقية
19.....	الفصل الثاني
19.....	الدراسات السابقة
20.....	مقدمة
21.....	الدراسات السابقة
23.....	مجتمع وعينة الدراسة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المدينة المنورة خلال عام 2019.
25.....	التعقيب على الدراسات السابقة:
26.....	الإطار النظري
26.....	أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها
26.....	ثانياً: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية
27.....	ثالثاً: أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة
27.....	رابعاً: أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل
28.....	خامساً: التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة
29.....	سادساً: الدعم الحكومي والبيئة التنظيمية في ظل رؤية المملكة 2030
29.....	العلاقة بين متغيرات الدراسة في ضوء الإطار النظري
32.....	الفصل الثالث
33.....	1. مقدمة.
33.....	2. منهج الدراسة.
33.....	3. مجتمع وعينة الدراسة.

34.....	4. أداة الدراسة
34.....	5. صدق وثبات الأداة
35.....	6. الأساليب الإحصائية المستخدمة
35.....	7. حدود الدراسة
37.....	الفصل الرابع
38.....	مقدمة
38.....	أولاً: وصف خصائص عينة الدراسة
41.....	ثانياً: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة
46.....	ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة
47.....	الفرضية الأولى
47.....	الفرضية الثانية
48.....	الفرضية الثالثة
49.....	الفرضية الرابعة
50.....	رابعاً: مناقشة النتائج
52.....	خامساً: التوصيات
54.....	المراجع
56.....	الملاحق
57.....	-ملحق (1) استبانة الدراسة
65.....	Abstract

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (3-1)	معيّار تفسير المتوسطات الحسابية وفق مقياس ليكرت الخماسي	34
جدول (3-2)	معاملات ثبات كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة والأداة ككل	35
جدول (4-1)	توزيع أفراد العينة حسب نوع نشاط المشروع	37
جدول (4-2)	توزيع أفراد العينة حسب حجم المشروع	37
جدول (4-3)	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات عمل المشروع	38
جدول (4-4)	توزيع أفراد العينة حسب عدد العاملين في المشروع حالياً	38
جدول (4-5)	توزيع أفراد العينة حسب المنطقة التي يقع فيها المشروع	38
جدول (4-6)	توزيع أفراد العينة حسب المصدر الرئيسي لتمويل المشروع عند التأسيس	39
جدول (4-7)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي لصاحب المشروع	39
جدول (4-8)	المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور تحسين مستوى المعيشة	41
جدول (4-9)	المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور خلق فرص العمل	42
جدول (4-10)	المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور التحديات التي تواجه المشاريع	43
جدول (4-11)	المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور الدعم الحكومي ورؤية 2030	44
جدول (4-12)	نتائج اختبار (t) لعينة واحدة لفرضيات الدراسة عند مستوى دلالة (0.05) ومتوسط فرضي (3)	45
جدول (4-13)	معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات المؤثرة والمتغيرات التابعة	47

قائمة المصطلحات

المصطلح بالعربية	المصطلح بالإنجليزية
المشروعات الصغيرة والمتوسطة	Small and Medium Enterprises (SMEs)
مستوى المعيشة	Standard of Living
خلق فرص العمل	Job Creation
الدعم الحكومي	Government Support
البيئة التنظيمية	Regulatory Environment
رؤية المملكة العربية السعودية 2030	Saudi Vision 2030
المنهج الوصفي التحليلي	Descriptive–Analytical Approach
العينة الميسرة	Convenience Sample
مقياس ليكرت الخماسي	Five–Point Likert Scale
الصدق والثبات	Validity and Reliability
معامل كرونباخ ألفا	Cronbach's Alpha
اختبار (t) لعينة واحدة	One–Sample t–test
معامل ارتباط بيرسون	Pearson Correlation Coefficient
ريادة الأعمال	Entrepreneurship

قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة
SMEs	Small and Medium Enterprises - المشروعات الصغيرة والمتوسطة
منشآت	الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
APA	American Psychological Association - نظام التوثيق العلمي المعتمد
M	Mean - المتوسط الحسابي
SD	Standard Deviation - الانحراف المعياري
r	Pearson Correlation Coefficient - معامل ارتباط بيرسون
p	Significance Level - مستوى الدلالة الإحصائية
α	Cronbach's Alpha / مستوى المعنوية (حسب السياق)

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، إلى جانب الكشف عن دور التحديات التي تواجه هذا القطاع، وأثر الدعم الحكومي والبيئة التنظيمية في تعزيز نجاحه واستمراره. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة أداة لجمع البيانات، حيث تكونت من (25) عبارة موزعة على أربعة محاور رئيسية، هي: تحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص العمل، والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والدعم الحكومي ورؤية المملكة العربية السعودية 2030. وتكون مجتمع الدراسة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، واختيرت عينة ميسرة بلغت استجاباتها الصالحة للتحليل الإحصائي (76) استجابة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة، بمتوسط حسابي بلغ (3.55)، كما تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية في الإسهام في خلق فرص العمل بمتوسط حسابي بلغ (3.47). كذلك أظهرت النتائج أن التحديات التي تواجه المشروعات جاءت بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.91)، وكان من أبرزها المنافسة مع الشركات الكبرى، وارتفاع التكاليف التشغيلية، وصعوبة الحصول على التمويل المناسب. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الدعم الحكومي والبيئة التنظيمية وكل من تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، مما يعكس أهمية استمرار تطوير برامج الدعم وتحسين البيئة التنظيمية بما يعزز مساهمة هذا القطاع في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مستوى المعيشة، فرص العمل، الدعم الحكومي، رؤية المملكة العربية السعودية 2030 .

الفصل الأول

المقدمة:

تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم العناصر التي تعتمد عليها الدول في بناء اقتصاد متنوع وقادر على مواجهة التغيرات، فهي ليست مجرد نشاط تجاري محدود، بل هي وسيلة فعّالة لخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة. ومع التطور الاقتصادي السريع الذي يشهده العالم، أصبح من الواضح أن هذه المشاريع تلعب دوراً مهماً في دعم النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، إضافة إلى دورها في تشجيع الخريجين الجدد والشباب على دخول عالم الأعمال بدلاً من الاعتماد في مداخلهم على الوظائف الحكومية أو الخاصة.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل حوالي 90% من إجمالي الشركات في العالم وتوفر أكثر من نصف الوظائف عالمياً، وفي الدول النامية تعد محوراً للتنوع الاقتصادي والإنتاجية والحد من الفقر. كما أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة تولّد معظم الوظائف الرسمية بواقع 7 من كل 10 وظائف، ويظل الوصول للتمويل أبرز معوقات نموها. (World Bank, 2025)

وفي هذا السياق وجد Ayyagari وزملاؤه أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي تستحوذ على 50% من العاملين في الدول النامية، وأنها تولّد نصيباً أكبر من الوظائف الجديدة مقارنة بالشركات الكبيرة حتى في الدول التي شهدت خسارة صافية في الوظائف. (Ayyagari, Demirgüç-Kunt & Maksimovic, 2014)

وفي المملكة العربية السعودية، ازدادت أهمية هذه المشاريع خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد إطلاق المملكة رؤية 2030 التي ركزت على بناء اقتصاد مزدهر يعتمد على التنوع والابتكار. وقد جاءت الرؤية بمجموعة من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، سواء من خلال توفير التمويل، أو تسهيل الإجراءات، أو تقديم برامج تدريبية تساعد أصحاب المشاريع على تطوير مهاراتهم. وأسهم هذا الاهتمام في تغيير نظرة المجتمع تجاه العمل الحر، وأصبح تأسيس مشروع صغير خياراً واقعياً وتحدياً مرغوباً للكثير من الشباب.

وفي إحصائية حديثة سعودية رسمية من "منشآت" ذكرت بأن عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة المسجلة ارتفع من حوالي 800 ألف في 2020 إلى أكثر من 1.4 مليون بحلول 2023 بنمو 75% في ثلاث سنوات فقط، وبرامج منشآت دعمت أكثر من 30 ألف منشأة مساهمة في خفض بطالة الشباب، إضافة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر حالياً نحو 60% من الوظائف في السعودية، والمملكة تحتاج لخلق حوالي 920 ألف وظيفة إضافية بحلول 2030، ورؤية 2030 تستهدف رفع مساهمتها في الناتج المحلي من 20% إلى 35%. (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2023)

وبناءً على ذلك، تأتي أهمية دراسة العوامل المؤثرة في أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، خصوصاً في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، وذلك لفهم واقع هذا القطاع الحيوي، وتحديد أبرز التحديات التي يواجهها، واقتراح حلول تساعد على تطويره وتعزيز دوره في تحقيق أهداف رؤية 2030.

ورغم هذا الدعم، ما تزال المشاريع الصغيرة والمتوسطة تواجه مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على أدائها واستمراريتها، مثل صعوبة الحصول على التمويل المناسب، أو نقص الخبرة الإدارية، أو ضعف القدرة على التسويق والمنافسة، إضافة إلى التحديات المتعلقة بالابتكار والتطور التقني. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذه التحديات ليست جديدة، بل هي موجودة في كثير من الدول، حيث يرى باحثون مثل Wang (2016) و Jiang (2014) أن ضعف الوصول إلى التمويل ونقص المهارات الريادية من أبرز الأسباب التي تعيق نمو هذه المشاريع. وفي السياق السعودي، أوضحت دراسة الحسون (2020) أن التغيرات الاقتصادية التي شهدتها المملكة خلال العقود الماضية جعلت من الضروري التركيز على برامج جديدة تتناسب مع المرحلة الحالية، وتدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها جزءاً أساسياً من الاقتصاد الوطني.

وأشارت دراسة حديثة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل رؤية 2030 إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر كثافة في استخدام العمالة من الشركات الكبيرة مما يجعلها تخلق وظائف أكثر نسبةً لحجمها، ونقلاً عن (Alharbi, 2023) فإنها تمثل حصة كبيرة من وظائف القطاع الخاص السعودي لكنها تواجه معوقات بيروقراطية وصعوبة الوصول للتمويل. (Kayani & Alzaid, 2025)

على الرغم من الانتشار الكبير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وفي كثير من الدول، إلا أن تأثيرها الفعلي على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل ما يزال متفاوتاً، ولا يظهر دائماً بالشكل المتوقع. فهذه المشاريع، رغم أهميتها، تواجه مجموعة من التحديات التي قد تعيق نموها واستمرارها، مثل صعوبة الحصول على التمويل، وضعف الخبرة الإدارية، ومشكلات التسويق، إضافة إلى بعض الإجراءات التنظيمية التي قد تؤثر على قدرتها في التوسع أو الاستدامة.

وتشير الملاحظات الأولية إلى أن هذه التحديات تؤثر بشكل مباشر على أداء هذه المشاريع، وعلى قدرتها في القيام بالدور الاقتصادي والاجتماعي المطلوب منها. ومن هنا تظهر مشكلة الدراسة في محاولة فهم طبيعة هذه التحديات، ومدى تأثيرها على استمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودورها في توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وذلك من خلال دراسة واقع هذه المشاريع كما هو في السوق السعودي.

كما أن هناك اختلافاً واضحاً في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب تعدد المعايير المستخدمة في تصنيفها، سواء من حيث عدد العمال، أو رأس المال المستثمر، أو حجم المبيعات السنوية، مما يجعل من الضروري توضيح هذا الجانب لفهم طبيعة هذا القطاع بشكل أدق.

وبذلك، تبرز فجوة بحثية تتمثل في غياب الدراسات التي تربط بشكل متكامل بين أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة من جهة، وأثرها في خلق فرص العمل من جهة أخرى، مع تحليل هذا الأثر في إطار التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة في ضوء رؤية 2030. كما لم تتناول الدراسات السابقة بصورة شاملة العلاقة بين التحديات التي تواجه هذا القطاع والعوامل التي تعزز نجاحه وتأثير ذلك على دوره التنموي.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل متكامل يجمع بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستكشاف أثرها الفعلي في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل داخل المملكة.

وبناءً على ذلك، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتحديات التي تواجهها، والآليات التي يمكن أن تساعد في تطوير أدائها وتعزيز استدامتها.

ويمكن صياغة السؤال الرئيس للدراسة على النحو الآتي: ما أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟

- أهمية الدراسة:

يُعد قياس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى معيشة الأسرة تمهيدا مهماً لفهم كيف تُسهم هذه المشروعات في رفع الدخل وتعزيز الأمان الاقتصادي للأسرة، كما يساعد هذا القياس في تحديد مدى قدرة الأسرة على تحسين نمط حياتها من خلال فرص العمل وتنوع مصادر الدخل وتحقيق قدر أكبر من الرفاهية الاجتماعية. وتنقسم أهمية الدراسة إلى قسمين على النحو التالي:

أولاً: الأهمية العلمية

تكتسب الدراسة أهميتها العلمية من سعيها إلى سد فجوة بحثية في الأدبيات المحلية، تتمثل في غياب الدراسات التي تربط بشكل متكامل بين أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة من جهة، وأثرها في خلق فرص العمل من جهة أخرى، في إطار التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة في ضوء رؤية 2030. كما تتميز الدراسة باعتمادها على بيانات ميدانية أولية جُمعت من خلال استبانة وُزعت على أصحاب المشروعات والعاملين فيها، مما يتيح قياساً كمياً للأثر بدلاً من الاكتفاء بالتحليل الوصفي النظري. وتسهم الدراسة كذلك في إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي لهذه المشاريع، وتقديم فهم أعمق لكيفية مساهمتها في زيادة الدخل وتقليل البطالة، وفهم الأسباب التي تجعل بعض المشاريع تنجح وتستمر بينما يتعثر بعضها الآخر رغم توفر الفرص.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في توفير معلومات وبيانات ميدانية يمكن أن يستفيد منها رواد الأعمال وأصحاب المشروعات في فهم العوامل المؤثرة في نجاح مشروعاتهم واستمرارها، إضافة إلى مساعدة صناع القرار والجهات الحكومية الداعمة مثل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" في تطوير سياسات وبرامج أكثر فعالية لدعم هذا القطاع بما يتوافق مع مستهدفات رؤية 2030. كما تسهم نتائج الدراسة في توجيه الشباب والخريجين الجدد الراغبين في دخول عالم الاستثمار والعمل الحر نحو فهم واقع السوق وتحدياته.

أهداف الدراسة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1-قياس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى معيشة الأسر في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أصحاب هذه المشروعات والعاملين فيها .
- 2-تحليل مدى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل للشباب والخريجين الجدد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أصحاب هذه المشروعات والعاملين فيها .
- 3-تحديد أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وتحدد من أثرها في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل .
- 4-الكشف عن أثر الدعم الحكومي والبيئة التنظيمية على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستمرارها في المملكة العربية السعودية.

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال رئيس مفاده:

ما أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو الآتي:

1. ما أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى معيشة الأسر في المملكة العربية السعودية؟

2. إلى أي مدى تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل للشباب والخريجين الجدد في المملكة العربية السعودية؟

3. ما أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وتحد من أثرها في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل؟

4. ما أثر الدعم الحكومي والبيئة التنظيمية على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستمرارها في المملكة العربية السعودية؟

1. **الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى معيشة الأسر في المملكة العربية السعودية.
2. **الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على الإسهام في خلق فرص العمل للشباب والخريجين الجدد في المملكة العربية السعودية.
3. **الفرضية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية على أثرها في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل.
4. **الفرضية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للدعم الحكومي والبيئة التنظيمية على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستمرارها في المملكة العربية السعودية.

نموذج الدراسة:

بناءً على أهداف الدراسة وفرضياتها، يتكون نموذج الدراسة من المتغيرات الآتية:

1. المتغير المستقل: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
2. المتغيرات التابعة: تحسين مستوى معيشة الأسر، وخلق فرص العمل للشباب والخريجين الجدد.
3. متغيرات مؤثرة في العلاقة: التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة (سلباً)، والدعم الحكومي والبيئة التنظيمية (إيجاباً).

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث:

هذه الدراسة تستند إلى مجموعة من التعريفات الإجرائية لمتغيراتها الأساسية على النحو الآتي:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إجرائياً): المنشآت التجارية أو الخدمية أو الإنتاجية العاملة في المملكة العربية السعودية التي ينطبق عليها تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" من حيث عدد العاملين وحجم الإيرادات.

تحسين مستوى المعيشة (إجرائياً): الدرجة التي تسهم بها هذه المشروعات في رفع دخل الأسرة، وتنويع مصادره، وتلبية متطلباتها، وتكوين المدخرات، كما تقيسها استجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول من الاستبانة.

خلق فرص العمل (إجرائياً): مدى إسهام هذه المشروعات في توفير وظائف جديدة للشباب والخريجين الجدد والحد من البطالة، كما تقيسها استجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثاني من الاستبانة.

التحديات (إجرائياً): المعوقات التمويلية والإدارية والتسويقية والتنظيمية التي تواجه أصحاب المشروعات وتحد من أثرها، كما يقيسها المحور الثالث من الاستبانة.

الدعم والبيئة التنظيمية (إجرائياً): برامج الدعم الحكومي والتسهيلات التنظيمية المقدمة لهذا القطاع وأثرها في نجاحه واستمراره، كما يقيسها المحور الرابع من الاستبانة.

ونظراً لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى قياس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث استُخدم المنهج الوصفي في الجانب النظري لتوضيح متغيرات الدراسة، والمنهج التحليلي في الدراسة الميدانية لتحليل استجابات العينة على الاستبانة والربط بين النتائج وتفسيرها.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

مقدمة

يتناول هذا الفصل الجانب النظري للدراسة، ويعرض الأدبيات العلمية ذات الصلة بموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل. وقد نظم هذا الفصل بحيث يبدأ باستعراض خمس دراسات سابقة، تشمل دراسات عربية وأجنبية تناولت موضوع الدراسة من جوانب مختلفة، ثم يعقب ذلك مناقشة هذه الدراسات من خلال بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وتحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها. بعد ذلك، يستعرض الفصل الإطار النظري بمحاوره الرئيسية، بما يشمل مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخصائصها، وأهميتها، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى التحديات التي تواجهها والدعم الحكومي المقدم لها. ويهدف هذا العرض إلى بناء الأساس النظري الذي تستند إليه الدراسة، وتمهيد الطريق للجانب الميداني الذي تتناوله الدراسة في الفصلين الثالث والرابع.

الدراسة الأولى: دراسة (منصور، 2020) بعنوان "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية 2030 - دراسة تطبيقية"

هدفت الدراسة إلى: التعرف على واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، والتحديات التي تواجهه، والفرص المتاحة لتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية 2030.

منهج الدراسة: اعتمد الباحث على أكثر من منهج؛ المنهج الاستنباطي الذي يبدأ بالنظرية وينتهي بمدى انطباقها على أرض الواقع، والمنهج الوصفي لوصف موضوع البحث وأهميته وأهدافه، والمنهج المقارن لاستعراض تجارب الدول الأخرى واستخلاص الدروس المستفادة منها، إضافة إلى أسلوب القياس للظواهر والمتغيرات الاقتصادية.

مجتمع وعينة الدراسة: لم تعتمد الدراسة على عينة ميدانية، بل استندت إلى تحليل الأدبيات وتجارب الدول الأخرى والبيانات الثانوية.

أبرز النتائج: أن ضعف التمويل يمثل أحد أبرز العقبات التي تحد من نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأن ضعف الخبرة الإدارية يعد من أهم أسباب تعثرها، حيث تتوقف نسبة كبيرة منها خلال السنة الأولى من التشغيل.

أبرز التوصيات: إنشاء صندوق مالي متخصص يقدم قروضاً منخفضة الفائدة مع إمكانية مشاركته في الأرباح لفترة محددة، وتحويل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة مستقلة، وإنشاء مراكز ومعاهد تدريب متخصصة لتأهيل الشباب في مجالات الإدارة والقيادة والتخطيط، وتحفيز الاستثمار في المناطق النائية والقطاعات الإنتاجية كالصناعة والتكنولوجيا والزراعة، ودعم ثقافة العمل الحر، وتوسيع فرص التسويق داخلياً وخارجياً، وإنشاء بورصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل حصولها على التمويل.

موقع الدراسة الحالية منها: تتفق الدراسة الحالية مع دراسة منصور في تناول التحديات التي تواجه هذا القطاع، وفي مقدمتها ضعف التمويل. وتختلف عنها في أن دراسة منصور اعتمدت على التحليل النظري والمقارن دون بيانات ميدانية، بينما تعتمد الدراسة الحالية على استبانة ميدانية تتيح قياساً كمياً لأثر هذه المشروعات على مستوى المعيشة وخلق فرص العمل من وجهة نظر أصحابها والعاملين فيها.

الدراسة الثانية: دراسة (الحسون، 2021) بعنوان "المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: التحديات - المعالجات"

هدفت الدراسة إلى: تقديم تحليل معمق للمعوقات التي تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على الجوانب التنظيمية والمالية والإدارية.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في اختبار فرضياتها، من خلال توزيع استبانة على عينة عشوائية من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحليل استجابات أفراد العينة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

مجتمع وعينة الدراسة: طبقت الدراسة على (378) منشأة صغيرة ومتوسطة في المملكة العربية السعودية، وُزعت عليها الاستبانة إلكترونياً عبر البريد الإلكتروني ووسائل الاتصال الإلكترونية.

أبرز النتائج: أوضحت الدراسة أن ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يمثل أحد أبرز التحديات التي تعيق نمو هذا القطاع، وأن صعوبة الحصول على التمويل المناسب تحد من قدرة هذه المنشآت على النمو والاستمرار، كما بينت أن الرسوم الحكومية تشكل عبئاً إضافياً عليها، إضافة إلى ضعف الوعي المحاسبي لدى كثير من أصحابها.

أبرز التوصيات: أوصت الدراسة بخفض الرسوم الحكومية دعماً لاستمرارية هذه المنشآت، وإنشاء مؤسسات إقراض توفر شروطاً ميسرة للتمويل، وتسهيل الإجراءات الحكومية مع تنظيم برامج تأهيل لأصحاب المنشآت، وتخصيص نسبة إلزامية من العقود الحكومية والخاصة لصالح المنشآت الصغيرة بما يساعدها على تجاوز المنافسة غير العادلة مع الشركات الكبرى، إضافة إلى وضع استراتيجيات لتعزيز ثقافة الادخار وجذب المدخرات الصغيرة ضمن إطار رقابي فعال يوفر الحماية للمدخرين.

موقع الدراسة الحالية منها: تتفق الدراسة الحالية مع دراسة الحسون في الاعتماد على الاستبانة كأداة ميدانية موجهة لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وفي تناول التحديات التنظيمية والمالية والإدارية التي تواجه هذا القطاع. غير أنها تختلف عنها من حيث زاويتها التحليلية؛ إذ ركزت دراسة الحسون على تشخيص التحديات ومعالجاتها، بينما تتجه الدراسة الحالية إلى قياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذا القطاع على مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، وهو ما لم تتوسع فيه دراسة الحسون بشكل كافٍ.

الدراسة الثالثة: دراسة (العميم والكرداوي، 2019) بعنوان "دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلى: تحليل العوامل التي تؤثر في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية وقدرتها على الاستمرار والنمو.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استبانة وُجّهت إلى أصحاب المشروعات الصغيرة وتحليل استجاباتهم باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

مجتمع وعينة الدراسة: تكوّن مجتمع الدراسة من المشروعات الصغيرة الخاضعة لإشراف معهد ريادة الأعمال الوطني "ريادة" في المملكة العربية السعودية، حيث أرسلت الاستبانات إلى أصحابها بالتعاون مع المعهد عبر البريد الإلكتروني.

أبرز النتائج: أوضحت الدراسة أن ضعف المهارات الإدارية لدى أصحاب المشاريع يمثل أحد أهم العوامل التي تحد من كفاءتها، وأن البيئة التنظيمية والإجراءات الحكومية تُعد من العوامل المؤثرة في كفاءة هذا القطاع، كما بيّنت أن توفير التمويل بشروط ميسرة يعد عنصراً مهماً في دعم هذه المشاريع، وأن ضعف الوعي المحاسبي لدى أصحابها يزيد من المخاطر المالية ويهدد استدامة أعمالها.

أبرز التوصيات: أوصى الباحثان بتوفير برامج تدريبية متخصصة في مجالات الإدارة والتخطيط والقيادة، وتسهيل الإجراءات الحكومية وتحسين البيئة التنظيمية، وتعزيز ثقافة الادخار وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار في المشاريع الصغيرة، وتطوير مهارات العاملين داخل هذه المشاريع وتحسين جودة المنتجات والخدمات لرفع قدرتها التنافسية، إضافة إلى تفعيل دور المؤسسات الداعمة وتوفير بيئة عمل مناسبة تساعد على تحقيق أهدافها الاقتصادية.

موقع الدراسة الحالية منها: تتفق الدراسة الحالية مع دراسة العميم والكرداوي في الاعتماد على الاستبانة الإلكترونية أداة للدراسة، وفي تناول العوامل المؤثرة في أداء المشروعات الصغيرة كالتنظيم والمهارات الإدارية والبيئة التنظيمية. غير أن دراسة العميم والكرداوي ركزت على كفاءة المشروعات ذاتها كمتغير للقياس، بينما تتجه الدراسة الحالية إلى قياس أثر هذه المشروعات على محيطها الاجتماعي والاقتصادي، ممثلاً في تحسين مستوى معيشة الأسر وخلق فرص العمل.

الدراسة الرابعة: دراسة (الجابري، 2024) بعنوان "دور المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وأثرها في الاقتصاد السعودي"

هدفت الدراسة إلى: تحليل أهمية قطاع المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة داخل المملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي المتوافق مع طبيعة الدراسة وأهدافها، عن طريق جمع البيانات، والحقائق، وتصنيفها، وتبويبها.

مجتمع وعينة الدراسة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المدينة المنورة خلال عام 2019.

أبرز النتائج: أوضحت الدراسة أن تمكين الشباب يمثل أحد أهم العوامل التي تسهم في تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأن الابتكار وتطوير الأفكار الريادية يعدان من العناصر الأساسية التي

تسهم في استدامة هذه المشاريع، إلى جانب أن ضعف الوعي الاستثماري لدى بعض أصحاب المشاريع يحد من قدرتهم على إدارتها بكفاءة.

أبرز التوصيات: أوصت الدراسة بتوفير بيئة مناسبة تساعد الشباب على دخول سوق العمل من خلال تسهيل الإجراءات الحكومية وتقديم الدعم المالي اللازم، وتوفير برامج تدريب وتأهيل لأصحاب المشاريع لرفع وعيهم الاستثماري، وتحسين بيئة العمل وتوفير بنية تحتية داعمة، إضافة إلى تفعيل دور المؤسسات الحكومية في دعم هذا القطاع باعتباره أحد المحركات الرئيسية للتنمية المستدامة في المملكة.

موقع الدراسة الحالية منها: تلقت الدراسة الحالية مع دراسة الجابري في الاهتمام بالدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي، بيد أنها تختلف عنها في أمرين؛ فمن حيث النطاق، اقتصرت دراسة الجابري على المدينة المنورة بينما تمتد الدراسة الحالية إلى المملكة عموماً، ومن حيث الأداة، اعتمدت دراسة الجابري على التحليل الوصفي للبيانات الثانوية بينما تعتمد الدراسة الحالية على استبانة ميدانية تتيح قياساً كمياً للعلاقة بين نشاط هذا القطاع ومستوى المعيشة وفرص العمل التي يولدها فعلياً.

الدراسة الخامسة: دراسة (الراشد وزميلاتها، 2020) بعنوان "معوقات عمل المشاريع في المملكة العربية السعودية - دراسة استطلاعية من وجهة نظر أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة -" أعدّها فريق من الباحثات: سديم الراشد، وتهاني النعمي، وابتهاج إدريس، ورثاء القحطاني، ونورة العتيبي، وريم القحطاني. هدفت الدراسة إلى: التعرف على أبرز المعوقات التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وتحد من استمرارية مشاريعهم.

منهج الدراسة: استخدمت الباحثات المنهج الوصفي المسحي، بالاعتماد على الاستبانة أداة للإجابة عن تساؤلات الدراسة المتعلقة بالمعوقات التمويلية والإدارية التي تواجه هذه المشاريع.

مجتمع وعينة الدراسة: عينة عشوائية مكوّنة من (216) من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

أبرز النتائج: أوضحت النتائج أن ضعف الوعي المالي والإداري يمثل أحد أهم المعوقات التي تؤثر على استمرارية هذه المشاريع، وأن غياب الاستعانة بالمتخصصين في إعداد القوائم المالية ودراسات الجدوى الاقتصادية يضعف قدرة أصحاب المشاريع على تقدير التكاليف والإيرادات المتوقعة بدقة، كما بيّنت أن تدريب العاملين داخل المشاريع يعد عنصراً أساسياً في رفع مستوى الأداء وتحسين جودة العمل.

أبرز التوصيات: أوصت الدراسة بتوفير برامج تدريبية وورش عمل متخصصة تساعد أصحاب المشاريع على اكتساب المهارات اللازمة لإدارة مواردهم بكفاءة، والاستعانة ببيوت الخبرة والمتخصصين في الجوانب المالية وخصوصاً إعداد القوائم المالية ودراسات الجدوى، وتوجيه أصحاب المشاريع نحو الممارسات

الصحيحة التي تضمن استمرارية المشروع ونجاحه، مع التأكيد على أن تعزيز الوعي الإداري والمالي يُعد أحد العوامل الحاسمة في تجاوز المعوقات وتحقيق النمو.

موقع الدراسة الحالية منها: تتفق الدراسة الحالية مع دراسة الراشد وزميلاتها في المنهج المسحي القائم على استبانة موجهة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى المملكة، وفي تناول المعوقات التمويلية والإدارية ضمن محاورها. غير أن دراسة الراشد وزميلاتها اقتصرَت على تشخيص المعوقات من وجهة نظر أصحاب المشاريع، بينما تتجاوز الدراسة الحالية التشخيص إلى قياس أثر هذه المشاريع على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، مع اعتبار المعوقات متغيراً مؤثراً في هذا الأثر لا موضوعاً مستقلاً بذاته.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من استعراضنا للدراسات السابقة أنها تتفق فيما بينها على الأهمية الكبيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي، وعلى أن هذا القطاع يواجه مجموعة من التحديات الكبيرة يتصدرها صعوبة الحصول على التمويل، وكذلك ضعف المهارات الإدارية والوعي المالي والمحاسبي لدى أصحاب المشاريع، إضافة إلى الحاجة إلى تحسين البيئة التنظيمية وتسهيل الإجراءات الحكومية. كما تجمع هذه الدراسات في توصياتها على أهمية برامج التدريب والتأهيل، وتيسير شروط التمويل، وتفعيل دور المؤسسات الداعمة لهذا القطاع.

غير أن هذه الدراسات تختلف فيما بينها من حيث المنهج والنطاق وزاوية التحليل؛ فقد اعتمدت دراسة منصور (2020) على التحليل النظري والمقارن دون بيانات ميدانية، واقتصرَت دراسة الجابري (2024) على التحليل الوصفي للبيانات الثانوية في نطاق جغرافي محدود هو المدينة المنورة، بينما اعتمدت دراسات الحسون (2021) والعميم والكرداوي (2019) والراشد وزميلاتها (2020) على الاستبانة كأداة ميدانية، إلا أن اهتمامها انصبَّ على تشخيص التحديات والمعوقات أو قياس العوامل المؤثرة في كفاءة المشروعات ذاتها، دون أن تمتد إلى قياس أثر هذه المشروعات على محيطها الاجتماعي والاقتصادي.

وبناءً على ما سبق، تتضح الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدّها؛ إذ لم تتناول أيٌّ من الدراسات السابقة قياس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل معاً بشكل متكامل، وفي إطار التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة في ضوء رؤية 2030. وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تجمع بين قياس الأثر الاجتماعي (مستوى معيشة الأسر) والأثر الاقتصادي (خلق فرص العمل للشباب والخريجين الجدد) اعتماداً على بيانات ميدانية أولية جُمعت من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها على مستوى المملكة، مع تحليل دور التحديات والدعم الحكومي والبيئة التنظيمية بوصفها متغيرات مؤثرة في هذا الأثر، وهو ما يمنح الدراسة إطاراً تحليلياً أكثر شمولاً من الاقتصار على تشخيص المعوقات أو وصف الواقع.

الإطار النظري

هذا القسم يتناول الأسس النظرية والمفاهيمية التي تقوم عليها الدراسة، من خلال التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها ومعايير تصنيفها في المملكة العربية السعودية، ثم بيان أثرها في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل باعتبارهما المتغيرين التابعين في نموذج الدراسة، وأخيراً استعراض التحديات التي تواجه هذا القطاع والدعم الحكومي المقدم له باعتبارهما متغيرين مؤثرين في هذه العلاقة.

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها

تجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، حيث يوجد اختلاف بين الدول في أسس وضع معايير التصنيف التي تعتمد عليها وذلك تبعاً لظروفها الاقتصادية وبناءً على حجم أسواقها؛ فبعض الدول تضع المعايير اعتماداً على عدد العاملين في المنشأة، وبعضها على حجم رأس المال أو حجم الإيرادات، وبعضها يضع أكثر من معيار للتعريف. إن القاسم المشترك بين كل هذه التعريفات هو أنها منشآت محدودة الحجم نسبياً من حيث العمالة والإيرادات مقارنة بالشركات الكبيرة، ولديها استقلالية في الإدارة كما في الملكية.

فنجذ أن الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) في المملكة العربية السعودية اعتمدت على تصنيف رسمي قائم على معيارين اثنين هما عدد العاملين وحجم الإيرادات السنوية؛ حيث إن المنشأة تعتبر متناهية الصغر إذا كان عدد العاملين لديها لا يتجاوز خمسة عمال وإيراداتها لا تتجاوز ثلاثة ملايين ريال، وتُعد صغيرة إذا تراوح عدد العاملين لديها بين ستة وتسعة وأربعين عاملاً وإيراداتها بين ثلاثة ملايين وأربعين مليون ريال، أما المنشأة المتوسطة فهي التي يتراوح عدد العاملين بين خمسين ومئتين وتسعة وأربعين عاملاً وإيراداتها بين أربعين مليون ومئتي مليون ريال (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2023). وقد اعتمدت الدراسة الحالية هذا التصنيف في تعريفها الإجرائي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي جعلتها من أهم ركائز الاقتصاد في مختلف دول العالم. فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة عند التأسيس، مما يتيح لعدد أكبر من الأفراد دخول سوق العمل وممارسة الأنشطة الاقتصادية. كما تتميز بالمرونة وسرعة التكيف مع المتغيرات الاقتصادية واحتياجات السوق، وذلك بفضل بساطة هيكلها التنظيمية وسهولة اتخاذ القرار فيها مقارنة بالشركات الكبرى. ومن أبرز مزايا هذه المشروعات أيضاً قدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة، الأمر الذي يجعلها من أهم مصادر خلق فرص العمل والحد من معدلات البطالة. ويسهم انتشارها في مختلف المدن والمناطق في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر توازناً، من خلال تنشيط الحركة التجارية والاستثمارية خارج المراكز الاقتصادية الرئيسية. إضافة إلى ذلك، تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بيئة

مناسبة للابتكار وريادة الأعمال، حيث توفر لأصحابها فرصة لاكتساب الخبرات الإدارية والفنية وتطوير الأفكار وتحويلها إلى مشروعات إنتاجية تسهم في دعم الاقتصاد. وتؤكد الإحصاءات الدولية الأهمية الكبيرة لهذا القطاع، إذ تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو 90% من إجمالي الشركات حول العالم، كما توفر أكثر من نصف فرص العمل على المستوى العالمي، وتؤدي دوراً محورياً في تعزيز التنوع الاقتصادي ورفع الإنتاجية والحد من الفقر، خاصة في الدول النامية. (World Bank, 2025) كما توصلت دراسة Beck و Demirgüç-Kunt و Levine (2005)، التي شملت عدداً كبيراً من الدول، إلى وجود علاقة إيجابية بين اتساع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وهو ما يعكس أهمية هذا القطاع بوصفه أحد المحركات الرئيسة للتنمية الاقتصادية، وليس مجرد نشاط اقتصادي مكمل.

ثالثاً: أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة

يُعد تحسين مستوى المعيشة من أبرز الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تسهم بشكل مباشر في رفع مستوى دخل الأفراد والأسر، وتوفير فرص أفضل لتلبية الاحتياجات المعيشية وتحسين جودة الحياة. وفي هذه الدراسة، يُقصد بتحسين مستوى المعيشة مدى مساهمة هذه المشروعات في زيادة دخل الأسرة، وتنويع مصادره، وتعزيز قدرتها على تغطية احتياجاتها الأساسية، إضافة إلى تكوين مدخرات تساعد على تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي. ويتحقق هذا الأثر من خلال عدة جوانب. فمن جهة، توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة دخلاً مباشراً لأصحابها والعاملين فيها، مما يسهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية. ومن جهة أخرى، تساعد على تنويع مصادر دخل الأسرة، بحيث لا يكون الاعتماد مقتصرًا على وظيفة واحدة، وهو ما يعزز قدرتها على مواجهة الظروف الاقتصادية الطارئة. كما تسهم هذه المشروعات في توفير منتجات وخدمات بأسعار مناسبة تلبي احتياجات مختلف فئات المجتمع، إلى جانب دورها في تنشيط الحركة الاقتصادية داخل المناطق التي تعمل فيها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستوى الدخل والإنفاق في تلك المناطق. وتؤكد العديد من الدراسات أن انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بتحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر، لا سيما في الدول النامية التي يمثل فيها هذا القطاع دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي الخاص. (World Bank, 2025) وفي المملكة العربية السعودية، يبرز هذا الدور بصورة واضحة في ظل مستهدفات رؤية المملكة 2030، التي تولي اهتماماً كبيراً بتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الأسر المنتجة، وتعزيز ثقافة العمل الحر، بما يسهم في رفع جودة الحياة وزيادة دخل الأفراد والأسر.

رابعاً: أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المساهمة في توفير فرص العمل، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن هذا القطاع يمتلك قدرة كبيرة على استيعاب القوى العاملة مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

ويرجع ذلك إلى أن طبيعة هذه المشروعات تعتمد بدرجة أكبر على العنصر البشري، مما يجعلها أكثر قدرة على توفير وظائف جديدة، خاصة في المراحل الأولى من نموها.

وقد بينت دراسة Ayyagari و Demirgüç-Kunt و Maksimovic (2014) أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي تستوعب ما يقارب نصف العاملين في الدول النامية، كما تسهم في خلق نسبة كبيرة من الوظائف الجديدة مقارنة بالشركات الكبرى، حتى في الاقتصادات التي تشهد انخفاضاً في إجمالي فرص العمل. وفي السياق نفسه، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن هذا القطاع يسهم في توفير نحو 7 من كل 10 وظائف رسمية جديدة في الأسواق الناشئة. (World Bank, 2025)

أما في المملكة العربية السعودية، فقد أصبح قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد المحركات الرئيسية لسوق العمل، حيث يوفر ما يقارب 60% من إجمالي الوظائف (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2023). كما يؤدي دوراً مهماً في استيعاب الشباب والخريجين الجدد، ويمنحهم فرصاً للدخول إلى سوق العمل أو تأسيس مشاريعهم الخاصة، بما يحولهم من باحثين عن وظيفة إلى رواد أعمال يسهمون في توفير فرص عمل لغيرهم. ويعكس ذلك الدور الذي يؤديه هذا القطاع في خفض معدلات البطالة ودعم مستهدفات رؤية المملكة 2030. (Kayani & Alzaid, 2025)

خامساً: التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الدور الاقتصادي المهم الذي تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإنها تواجه عدداً من التحديات التي قد تؤثر في قدرتها على النمو والاستمرار، الأمر الذي ينعكس على مساهمتها في تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل. ولذلك تنظر هذه الدراسة إلى هذه التحديات بوصفها من العوامل التي قد تحد من قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وتتمثل أبرز هذه التحديات في صعوبة الحصول على التمويل المناسب، سواء بسبب ارتفاع تكلفته أو اشتراطات الضمانات التي تفرضها الجهات الممولة، ويعد هذا التحدي من أكثر المعوقات التي تواجه هذا القطاع على المستوى العالمي. (World Bank, 2025) كما تواجه بعض المشروعات تحديات إدارية ترتبط بقلة الخبرة في إدارة الأعمال وضعف مهارات التخطيط واتخاذ القرار. وإلى جانب ذلك، تعاني العديد من المنشآت من تحديات تسويقية تتمثل في محدودية قدرتها على المنافسة والوصول إلى الأسواق مقارنة بالشركات الكبيرة. وتظهر كذلك تحديات تنظيمية وإجرائية تتعلق بتعدد الجهات المشرفة وطول الإجراءات أو الرسوم المرتبطة ببعض الخدمات الحكومية.

ويتفق هذا التصنيف مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تناولت واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية والدول العربية، حيث أشارت إلى أن التمويل، والمهارات الإدارية، والقدرات التسويقية تمثل أبرز العقبات التي تواجه أصحاب هذه المشروعات وتؤثر في فرص نموها واستدامتها.

سادساً: الدعم الحكومي والبيئة التنظيمية في ظل رؤية المملكة 2030

يحظى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام متزايد من الحكومة السعودية، انطلاقاً من دوره في تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة. ويُنظر في هذه الدراسة إلى الدعم الحكومي والبيئة التنظيمية باعتبارهما من العوامل التي تعزز قدرة هذه المشروعات على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

ومنذ إطلاق رؤية المملكة 2030، اتخذت المملكة العديد من الخطوات لدعم هذا القطاع، من أبرزها تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) عام 2016، بهدف تنظيم القطاع، وتقديم البرامج والمبادرات التي تساعد على نموه، وتحقيق مستهدف رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35%.

وشمل هذا الدعم عدة جوانب، منها توفير الحلول التمويلية من خلال بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبرنامج كفالة، إضافة إلى تقديم البرامج التدريبية والاستشارية، وإنشاء حاضنات ومسرعات الأعمال، إلى جانب تطوير البيئة التنظيمية عبر تبسيط الإجراءات، وتسهيل إصدار التراخيص، وتحسين بيئة ممارسة الأعمال. وقد أسهمت هذه المبادرات في زيادة عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة المسجلة، حيث ارتفع عددها من نحو 800 ألف منشأة في عام 2020 إلى أكثر من 1.4 مليون منشأة بحلول عام 2023، وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (2023).

ومع ذلك، تشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن استمرار نجاح هذه المبادرات يتطلب تطوير برامج الدعم بصورة تتوافق مع احتياجات أصحاب المشروعات، إلى جانب تعزيز التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، بما يضمن تحقيق أثر أكبر في نمو القطاع واستدامته. (Kayani & Alzaid, 2025)

العلاقة بين متغيرات الدراسة في ضوء الإطار النظري

في ضوء ما تم عرضه في الإطار النظري، يتبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل المحور الرئيس الذي تقوم عليه هذه الدراسة، إذ تُعد المتغير المستقل الذي تنطلق منه بقية العلاقات محل البحث. وقد أوضح الإطار النظري أن مفهوم هذه المشروعات يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف المعايير الاقتصادية، إلا أن الدراسة الحالية اعتمدت التصنيف الرسمي الصادر عن الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، والذي يستند إلى عدد العاملين وحجم الإيرادات السنوية. ويُعد هذا التصنيف أكثر ملاءمة لبيئة الدراسة، لأنه يعكس الواقع التنظيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ويحقق الاتساق مع الأنظمة والسياسات الوطنية.

كما أظهر الإطار النظري أن هذا القطاع يمتلك مجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من القطاعات الاقتصادية، من أبرزها انخفاض متطلبات رأس المال، وسهولة التأسيس، والمرونة في التكيف مع تغيرات السوق، والقدرة على استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة، إضافة إلى دوره في تشجيع الابتكار وريادة الأعمال. وهذه الخصائص تفسر الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومات والمنظمات الدولية لهذا

القطاع، باعتباره أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول التي تسعى إلى تنويع اقتصادها وتعزيز مساهمة القطاع الخاص.

وفي ضوء هذه الخصائص، تشير الأدبيات والدراسات السابقة إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسن مستوى المعيشة. فنجاح هذه المشروعات يسهم في زيادة دخول الأفراد والأسر، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، فضلاً عن تنشيط الحركة الاقتصادية داخل المجتمعات المحلية. كما يتضح من الأدبيات أن هذا القطاع يؤدي دوراً محورياً في خلق فرص العمل، نظراً لاعتماده بدرجة كبيرة على العنصر البشري مقارنة بالمشروعات كثيفة رأس المال، الأمر الذي يجعله من أكثر القطاعات قدرة على استيعاب الشباب والخريجين الجدد، سواء من خلال التوظيف المباشر أو عبر تشجيعهم على تأسيس مشروعاتهم الخاصة.

وفي المقابل، تؤكد الأدبيات أن الأثر الإيجابي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يتحقق بالدرجة نفسها في جميع البيئات الاقتصادية، إذ يتأثر بمجموعة من العوامل التي قد تعزز هذا الدور أو تحد منه. ومن أبرز هذه العوامل التحديات التمويلية والإدارية والتسويقية والتنظيمية، والتي قد تقلل من فرص نجاح المشروعات أو تحد من قدرتها على النمو والتوسع، وبالتالي تضعف مساهمتها في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل. وقد أجمعت معظم الدراسات السابقة على أن صعوبة الحصول على التمويل، وضعف الخبرات الإدارية، ومحدودية الوصول إلى الأسواق، تعد من أبرز المعوقات التي تواجه هذا القطاع في كثير من الدول، بما فيها المملكة العربية السعودية.

وعلى الجانب الآخر، أظهرت الأدبيات أن الدعم الحكومي والبيئة التنظيمية يمثلان أحد أهم العوامل التي تعزز نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستدامتها. ويتحقق ذلك من خلال توفير برامج التمويل، وتقديم التدريب والاستشارات، وتسهيل الإجراءات النظامية، وتحسين بيئة الأعمال، وهي إجراءات تسهم في رفع معدلات بقاء المشروعات ونموها وزيادة قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ويبرز هذا التوجه بصورة واضحة في المملكة العربية السعودية من خلال المبادرات التي أطلقتها رؤية المملكة 2030، وإنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، إلى جانب البرامج التمويلية والتنموية التي تستهدف رفع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز دوره في توفير فرص العمل وتحسين جودة الحياة.

وبناءً على ما سبق، فإن النموذج النظري للدراسة يقوم على افتراض أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤثر تأثيراً إيجابياً في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، إلا أن حجم هذا التأثير يتوقف على البيئة التي تعمل فيها هذه المشروعات. فكلما انخفضت التحديات التي تواجهها، وازداد مستوى الدعم الحكومي والتنظيمي المقدم لها، أصبحت أكثر قدرة على النمو وتحقيق أهدافها التنموية، وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على المجتمع والاقتصاد. واستناداً إلى هذا الأساس النظري، صاغ الباحث فرضيات الدراسة

الأربع، كما بُنيت أداة الدراسة بمحاورها الأربعة لقياس هذه المتغيرات ميدانياً من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1. مقدمة.

يستعرض هذا الفصل الإجراءات المنهجية المتبعة في هذه الدراسة الميدانية، وذلك لتوضيح طريقة تنفيذ الدراسة وتحقيق أهدافها. ويتناول الفصل منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، كما يستعرض أداة الدراسة المستخدمة وآلية التحقق من صدقها وثباتها. كما يوضح الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وأخيراً يعرض حدود الدراسة التي تحدد نطاقها. ويساعد هذا الفصل في توضيح الأساس المنهجي الذي اعتمدت عليه الدراسة للوصول إلى نتائجها.

2. منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لكونه من أكثر المناهج ملائمة لطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها. ويقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة محل الدراسة كما هي في الواقع، بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي تُجمع وتُحلل بصورة علمية، دون المبالغة أو الافتراضات غير المبنية على أدلة. كما يساعد هذا المنهج في فهم أبعاد الظاهرة وتحليلها، والكشف عن العلاقات بين متغيراتها، مما يساهم في الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية. وقد اختير هذا المنهج لقدرته على تقديم صورة واقعية للظاهرة واختبار العلاقات بين متغيراتها.

3. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وذلك لارتباطهم المباشر بموضوع الدراسة وتحقيقهم للخصائص التي يستهدفها البحث. وقد اختيرت عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة الميسرة (المتاحة)، حيث وُزعت الاستبانة إلكترونياً من خلال نموذج Google Forms على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق المملكة، نظراً لسهولة الوصول إلى أفراد المجتمع وسرعة جمع البيانات.

وبلغ عدد الاستجابات الواردة (78) استجابة، استُبعدت منها استجابتان تجريبيتان أجراهما الباحث أثناء اختبار الأداة قبل التوزيع، ليلبغ العدد النهائي الصالح للتحليل (76) استجابة مكتملة. وتُعد هذه العينة مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها في ضوء المنهج المتبع. وقد اشتملت العينة على مشاريع مختلفة من حيث نوع النشاط، وحجم المشروع، وعدد سنوات التشغيل، وعدد العاملين، والمنطقة الجغرافية، ومصدر التمويل، بالإضافة إلى المؤهل العلمي لصاحب المشروع، وتُعرض الخصائص الديموغرافية للعينة بالتفصيل في الفصل الرابع ضمن جداول وصف العينة.

4. أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها أداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وذلك لملاءمتها لطبيعة الدراسة وأهدافها، ولقدرتها على جمع البيانات من عدد كبير من المشاركين بطريقة سهلة ومنظمة. وقد صُممت الاستبانة بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بما يضمن تغطية جميع الجوانب التي تسعى الدراسة إلى قياسها.

وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين؛ حيث اشتمل القسم الأول على البيانات الأولية للمشاركين، وتضمن (7) أسئلة هدفت إلى التعرف على الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، وشملت نوع نشاط المشروع، وحجم المشروع، وعدد سنوات عمله، وعدد العاملين فيه، والمنطقة التي يقع فيها المشروع، ومصدر التمويل عند التأسيس، والمؤهل العلمي لصاحب المشروع.

أما القسم الثاني فقد تضمن محاور الدراسة الرئيسية، وقيست باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، حيث أعطيت درجة (5) للاستجابة (موافق بشدة)، ودرجة (4) للاستجابة (موافق)، ودرجة (3) للاستجابة (محايد)، ودرجة (2) للاستجابة (غير موافق)، ودرجة (1) للاستجابة (غير موافق بشدة). واشتمل هذا القسم على (25) عبارة موزعة على أربعة محاور، هي: محور تحسين مستوى المعيشة ويضم (6) عبارات، ومحور خلق فرص العمل ويضم (6) عبارات، ومحور التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويضم (7) عبارات، ومحور الدعم الحكومي ورؤية المملكة 2030 ويضم (6) عبارات.

ولغرض تفسير المتوسطات الحسابية، اعتمد طول الفئة لمقياس ليكرت الخماسي البالغ (0.80)، وصُنفت المتوسطات بناءً عليه وفقًا للجدول الآتي:

جدول (3-1): معيار تفسير المتوسطات الحسابية وفق مقياس ليكرت الخماسي

المتوسط الحسابي	درجة التقدير
1.00 – 1.80	منخفضة جدًا
1.81 – 2.60	منخفضة
2.61 – 3.40	متوسطة
3.41 – 4.20	مرتفعة
4.21 – 5.00	مرتفعة جدًا

5. صدق وثبات الأداة

صدق الأداة: أعدت الاستبانة بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وصيغت فقراتها بما يتوافق مع أهداف الدراسة ومحاورها.

ثبات الأداة: للتأكد من مدى اتساق أداة الدراسة، حُسب معامل الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، والذي يعد من أكثر الأساليب استخدامًا لقياس مدى اتساق عبارات الاستبانة. وأظهرت النتائج كما في الجدول أن معامل الثبات لمحور تحسين مستوى المعيشة بلغ (0.933)، ومحور خلق فرص العمل (0.892)، ومحور التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة (0.724)، بينما بلغ لمحور الدعم الحكومي ورؤية المملكة العربية السعودية 2030 (0.873)، في حين بلغ معامل الثبات للأداة ككل (0.900). وتعد جميع هذه القيم أعلى من الحد الأدنى المقبول إحصائيًا والبالغ (0.70)، مما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات، وأنها مناسبة للاعتماد عليها في جمع البيانات وتحليلها.

جدول (3-2): معاملات ثبات كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة والأداة ككل

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات α
تحسين مستوى المعيشة	6	0.933
خلق فرص العمل	6	0.892
التحديات التي تواجه المشاريع	7	0.724
الدعم الحكومي ورؤية 2030	6	0.873
الأداة ككل	25	0.900

6. الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة، حُللت البيانات باستخدام لغة البرمجة Python وحزمها الإحصائية المتخصصة، وذلك بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها. ولتحقيق ذلك، استُخدم عدد من الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة البيانات، فاستُخدمت التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة، واستُخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على اتجاهات استجابات أفراد العينة تجاه عبارات ومحاور الدراسة. كما حُسب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة، واستُخدم اختبار (t) لعينة واحدة (One Sample t-test) لاختبار فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وأخيرًا استُخدم معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

7. حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على عدد من الحدود التي نُفذ البحث في إطارها، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

- الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، بالإضافة إلى دراسة التحديات التي تواجه هذه المشاريع، ودور الدعم الحكومي ورؤية المملكة العربية السعودية 2030 في دعمها.
- الحدود المكانية: أجريت الدراسة في المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: نُفذت الدراسة خلال عام 2026م.
- الحدود البشرية: اقتصرَت الدراسة على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

مقدمة

يستعرض هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية، بدءاً بوصف خصائص العينة، ثم التحليل الوصفي للمحاور، فاختبار الفرضيات، وينتهي بمناقشة النتائج وربطها بالدراسات السابقة.

أولاً: وصف خصائص عينة الدراسة

يُظهر الجدول (1-4) أن النشاط التجاري جاء في المرتبة الأولى بين أفراد العينة بنسبة (52.6%)، يليه النشاط الخدمي بنسبة (19.7%)، ثم التقني بنسبة (14.5%)، في حين جاء النشاط الزراعي في المرتبة الأخيرة بنسبة (1.3%).

جدول (1-4): توزيع أفراد العينة حسب نوع نشاط المشروع

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
تجاري	40	52.6%
خدمي	15	19.7%
تقني	11	14.5%
صناعي	5	6.6%
أخرى	4	5.3%
زراعي	1	1.3%

يتضح من الجدول (2-4) أن المشاريع الصغيرة شكلت النسبة الأكبر من العينة بواقع (47.4%)، تليها المشاريع متناهية الصغر بنسبة (30.3%)، ثم المتوسطة بنسبة (22.4%)، وهو توزيع يتسق مع هيمنة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر على القطاع وفق إحصاءات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

جدول (2-4): توزيع أفراد العينة حسب حجم المشروع

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
صغير	36	47.4%
متناهٍ في الصغر	23	30.3%
متوسط	17	22.4%

يبين الجدول (3-4) أن المشاريع التي يتراوح عمرها بين سنة وثلاث سنوات جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (46.1%)، تليها المشاريع الأحدث من سنة بنسبة (28.9%)، أي أن ما يقارب ثلاثة أرباع العينة (75%) مشاريع حديثة التأسيس عمرها أقل من ثلاث سنوات.

جدول (3-4): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات عمل المشروع

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1-3 سنوات	35	46.1%
أقل من سنة	22	28.9%
أكثر من 6 سنوات	12	15.8%
4-6 سنوات	7	9.2%

يوضح الجدول (4-4) أن غالبية المشاريع (64.5%) يعمل بها من عامل واحد إلى خمسة عاملين، تليها فئة (6-10) عاملين بنسبة (15.8%)، وهو ما ينسجم مع غلبة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر على العينة كما ورد في الجدول (2-4).

جدول (4-4): توزيع أفراد العينة حسب عدد العاملين في المشروع حالياً

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1-5	49	64.5%
6-10	12	15.8%
11-49	8	10.5%
50 فأكثر	7	9.2%

يُظهر الجدول (4-5) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تعمل مشاريعهم في منطقة الرياض بنسبة (80.3%)، مع مشاركات محدودة من المنطقة الشرقية ومكة المكرمة ومناطق أخرى.

جدول (4-5): توزيع أفراد العينة حسب المنطقة التي يقع فيها المشروع

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الرياض	61	80.3%
أخرى	9	11.8%
المنطقة الشرقية	5	6.6%

مكة المكرمة	1	1.3%
-------------	---	------

يتضح من الجدول (4-6) أن التمويل الذاتي كان المصدر الرئيس لتمويل المشاريع عند التأسيس بنسبة (65.8%)، يليه التمويل عبر مستثمر أو شريك بنسبة (15.8%)، في حين لم تتجاوز نسبة من استقاد من جهة حكومية داعمة (1.3%).

جدول (4-6): توزيع أفراد العينة حسب المصدر الرئيسي لتمويل المشروع عند التأسيس

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
تمويل ذاتي	50	65.8%
مستثمر/شريك	12	15.8%
قرض بنكي	7	9.2%
أخرى	6	7.9%
جهة حكومية داعمة	1	1.3%

يبين الجدول (4-7) أن حملة البكالوريوس شكلوا غالبية أفراد العينة بنسبة (60.5%)، يليهم حملة الدراسات العليا بنسبة (22.4%)، أي أن (82.9%) من أصحاب المشاريع يحملون مؤهلاً جامعياً فأعلى.

جدول (4-7): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي لصاحب المشروع

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	46	60.5%
دراسات عليا	17	22.4%
ثانوي فأقل	7	9.2%
دبلوم	6	7.9%

يتضح من النتائج السابقة أن عينة الدراسة جاءت متنوعة من حيث نوع النشاط، وحجم المشروع، وعدد سنوات التشغيل، وعدد العاملين، والمنطقة الجغرافية، ومصدر التمويل، والمؤهل العلمي لأصحاب المشاريع، وهو ما يعزز من قدرة الدراسة على تمثيل مجتمعها بصورة مناسبة. كما أظهرت النتائج أن معظم المشاركين يديرون مشاريع صغيرة أو متناهية الصغر تعمل في القطاعين التجاري والخدمي، وهي قطاعات تمثل النسبة الأكبر من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. كذلك تبين أن نسبة كبيرة من

هذه المشاريع حديثة التأسيس، الأمر الذي يعكس النمو المتسارع لريادة الأعمال خلال السنوات الأخيرة، وما وفرته رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من بيئة مشجعة لبدء المشاريع والاستثمار فيها.

وأظهرت النتائج أيضًا أن أغلب المشاريع تعتمد في بدايتها على التمويل الذاتي، مع وجود عدد محدود استقاد من القروض البنكية أو برامج الدعم الحكومية، وهو ما يشير إلى استمرار اعتماد رواد الأعمال على مواردهم الشخصية في مرحلة التأسيس، وربما يعود ذلك إلى التحديات المرتبطة بالحصول على التمويل الخارجي. كما بينت النتائج أن غالبية المشاريع يعمل بها عدد محدود من الموظفين، وهو أمر يتوافق مع طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مراحلها الأولى، حيث يحرص أصحابها على تقليل التكاليف التشغيلية إلى حين استقرار المشروع وتحقيق عوائد تسمح بالتوسع وزيادة عدد العاملين.

ومن جانب آخر، أوضحت البيانات أن أغلب المشاركين ينتمون إلى منطقة الرياض، وهو ما يعكس مكانة العاصمة باعتبارها المركز الاقتصادي الأكبر في المملكة، إضافة إلى تركّز العديد من المبادرات والبرامج الداعمة لريادة الأعمال فيها. كما كشفت النتائج أن غالبية أصحاب المشاريع يحملون مؤهل البكالوريوس أو الدراسات العليا، وهو ما يدل على ارتفاع مستوى الوعي بأهمية ريادة الأعمال بين فئة الشباب والخريجين، واتجاه العديد منهم إلى إنشاء مشاريعهم الخاصة باعتبارها خيارًا مهنيًا واستثماريًا واعدًا يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وبشكل عام، يمكن القول إن خصائص عينة الدراسة جاءت منسجمة مع واقع قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، الأمر الذي يمنح نتائج الدراسة قدرًا أكبر من الواقعية، ويساعد على تفسير نتائج المحاور واختبار الفرضيات في الأجزاء اللاحقة من هذا الفصل.

ثانيًا: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

يتضح من نتائج الجدول (4-8) أن المتوسط الحسابي العام لمحور تحسين مستوى المعيشة بلغ (3.55)، وبدرجة مرتفعة، مما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة أسهمت بشكل إيجابي في تحسين مستوى معيشتهم بصورة عامة. وقد جاءت العبارة "أرى أن نمو مشروعى ينعكس مباشرةً على تحسن وضعى المالى" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.76) وبدرجة مرتفعة، مما يعكس إدراك أصحاب المشاريع للعلاقة المباشرة بين نمو المشروع وتحسن أوضاعهم المالية. في المقابل، جاءت العبارة "ساعدنى المشروع على تكوين مدخرات أو الاستثمار فى توسعات جديدة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.30) وبدرجة متوسطة، وهو ما قد يشير إلى أن كثيرًا من المشاريع ما زالت في مراحلها الأولى أو أن الأرباح الحالية تُوجّه لتغطية المصروفات التشغيلية واستمرار النشاط أكثر من توجيهها للاستثمار أو التوسع. وبشكل عام، تدل نتائج هذا المحور على أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة كان لها أثر إيجابي في تحسين المستوى المعيشي لأصحابها، إلا أن قدرتها على تحقيق فائض مالي تسمح بالاستثمار أو التوسع لا تزال متفاوتة بين المشاريع.

جدول (4-8): المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور تحسين مستوى المعيشة

الدرجة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
مرتفعة	2	0.98	3.62	أسهم مشروع في زيادة دخلي الشهري مقارنةً بما قبل تأسيسه.
مرتفعة	2	0.99	3.62	تحسّن معيشتي بشكل ملموس بعد إطلاق المشروع.
مرتفعة	4	1.08	3.55	مكّني المشروع من تغطية احتياجاتي ومتطلبات أسرتي الأساسية.
متوسطة	6	1.08	3.30	ساعدني المشروع على تكوين مدخرات أو الاستثمار في توسعات جديدة.
مرتفعة	1	1.04	3.76	أرى أن نمو مشروع ينعكس مباشرةً على تحسّن وضعي المالي.
مرتفعة	5	1.01	3.47	أسهم المشروع في رفع مستوى الاستقرار المعيشي لأسرتي.
مرتفعة	–	0.89	3.55	المحور ككل

يتضح من نتائج الجدول (4-9) أن المتوسط الحسابي العام لمحور خلق فرص العمل بلغ (3.47)، وبدرجة مرتفعة، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تسهم في توفير فرص العمل ودعم التوظيف بدرجة مرتفعة. وقد جاءت العبارة "وَقَر مشروع في فرص عمل لأشخاص آخرين منذ تأسيسه" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.84) وبدرجة مرتفعة، وهو ما يعكس الدور

الذي تؤديه هذه المشاريع في إيجاد فرص عمل جديدة والإسهام في تنشيط سوق العمل. وفي المقابل، جاءت العبارة "أسهم مشروع في الحد من البطالة في محيطي المحلي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.22) وبدرجة متوسطة، مما يشير إلى أن أصحاب المشاريع يرون أن أثر مشاريعهم في الحد من البطالة على المستوى المحلي لا يزال محدوداً مقارنة بأثرها المباشر في توفير فرص العمل داخل المشروع نفسه. وبشكل عام، تؤكد نتائج هذا المحور أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً مهماً في خلق فرص العمل، إلا أن تأثيرها في معالجة البطالة على نطاق أوسع يعتمد على نمو هذه المشاريع واستمرارها وتوسعها في المستقبل.

جدول (4-9): المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور خلق فرص العمل

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
وفّر مشروع فرص عمل لأشخاص آخرين منذ تأسيسه.	3.84	1.02	1	مرتفعة
زاد عدد العاملين في مشروع مع مرور الوقت.	3.51	1.06	3	مرتفعة
أعطى مشروع فرصة عمل لشباب أو خريجين جدد.	3.58	1.02	2	مرتفعة
أخطّط لتوظيف عاملين إضافيين خلال الفترة المقبلة.	3.41	1.11	4	مرتفعة
أسهم مشروع في الحد من البطالة في محيطي المحلي.	3.22	1.03	6	متوسطة
يفضّل العاملون لدي الاستمرار في مشروع على البحث عن وظيفة حكومية.	3.25	0.91	5	متوسطة
المحور ككل	3.47	0.83	-	مرتفعة

يتضح من نتائج الجدول (4-10) أن المتوسط الحسابي العام لمحور التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بلغ (3.91)، وبدرجة مرتفعة، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يواجهون مجموعة من التحديات التي تؤثر في أداء مشاريعهم واستمراريتها. وقد جاءت العبارة "تشكل المنافسة مع الشركات الكبرى عائقاً أمام نمو مشروعك" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.12) وبدرجة مرتفعة، وهو ما يعكس شعور أصحاب المشاريع بصعوبة المنافسة مع الشركات الكبيرة التي تمتلك إمكانيات مالية وتسويقية وخبرات أكبر. وفي المقابل، جاءت العبارة "أواجه صعوبات في التسويق والوصول إلى العملاء" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.71) تسبقها عبارة "تعيق بعض الإجراءات التنظيمية والحكومية توسع مشروعك" بمتوسط حسابي بلغ (3.75)، ورغم ذلك فإنهما ما زالتا ضمن مستوى مرتفع، مما يشير إلى أن هذه الجوانب لا تزال تمثل تحديات حقيقية تواجه أصحاب المشاريع. وبشكل عام، تؤكد نتائج هذا المحور أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات متعددة، يأتي في مقدمتها المنافسة مع الشركات الكبرى وارتفاع التكاليف التشغيلية وصعوبة الحصول على التمويل، الأمر الذي يستدعي استمرار الجهود الرامية إلى دعم هذا القطاع وتعزيز قدرته على النمو والاستدامة.

جدول (4-10): المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور التحديات التي تواجه المشاريع

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
تمثل صعوبة الحصول على التمويل المناسب تحدياً كبيراً لمشروعك.	4.00	0.89	3	مرتفعة
يؤثر ضعف الخبرة الإدارية سلباً على أداء المشروع.	3.82	1.08	5	مرتفعة
أواجه صعوبات في التسويق والوصول إلى العملاء.	3.70	0.99	7	مرتفعة
تشكل المنافسة مع الشركات الكبرى عائقاً أمام نمو مشروعك.	4.12	0.94	1	مرتفعة

تمثل التكاليف التشغيلية المرتفعة عبئاً على استمرارية المشروع.	4.08	0.86	2	مرتفعة
تعيق بعض الإجراءات التنظيمية والحكومية توسع مشروع.	3.75	0.97	6	مرتفعة
تؤثر هذه التحديات مجتمعة على قدرة المشروع على الاستمرار.	3.91	0.88	4	مرتفعة
المحور ككل	3.91	0.58	-	مرتفعة

يتضح من نتائج الجدول (4-11) أن المتوسط الحسابي العام لمحور الدعم الحكومي ورؤية المملكة العربية السعودية 2030 بلغ (3.87)، وبدرجة مرتفعة، مما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن الدعم الحكومي ورؤية المملكة 2030 كان لهما أثر إيجابي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز فرص نجاحها. وقد جاءت العبارة "أسهمت رؤية 2030 في تعزيز فرص نجاح مشروعك" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.87) وبدرجة مرتفعة، وهو ما يعكس ثقة أصحاب المشاريع بالدور الذي تؤديه الرؤية في تهيئة بيئة مناسبة لريادة الأعمال ودعم نمو هذا القطاع. وفي المقابل، جاءت العبارة "استفدت من برامج الدعم الحكومية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (مثل منشآت)" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.12) وبدرجة متوسطة، مما قد يشير إلى أن بعض أصحاب المشاريع لم يستفيدوا بشكل مباشر من برامج الدعم المتاحة، أو أن مستوى الاستفادة منها ما زال أقل من التوقعات. وبشكل عام، تؤكد نتائج هذا المحور أن أصحاب المشاريع يلمسون الأثر الإيجابي لرؤية المملكة 2030 والإجراءات الحكومية الحديثة في دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك فرصة لتعزيز الاستفادة من برامج الدعم والتمويل الحكومية بما يساهم في زيادة أثرها على نمو المشاريع واستدامتها.

جدول (4-11): المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور الدعم الحكومي ورؤية 2030

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
استفدت من برامج الدعم الحكومية للمشاريع الصغيرة	3.12	1.15	6	متوسطة

				والمتوسطة (مثل "منشآت").
مرتفعة	2	0.98	3.63	سهلت الإجراءات الحكومية الحديثة تأسيس مشروع وتشغيله.
متوسطة	5	1.11	3.17	أسهمت برامج التمويل الميسر في دعم استمرارية مشروع.
مرتفعة	4	1.02	3.55	ساعدتني البرامج التدريبية على تطوير مهاراتي الإدارية.
مرتفعة	3	1.05	3.61	أرى أن البيئة التنظيمية الحالية محفزة لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
مرتفعة	1	1.10	3.87	أسهمت رؤية 2030 في تعزيز فرص نجاح مشروع.
مرتفعة	-	0.84	3.49	المحور ككل

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة

بعد الانتهاء من التحليل الوصفي لمحاور الدراسة، اختُبرت فرضيات الدراسة للتحقق من مدى صحتها، وذلك باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0.05)$ ، كما استُخدم معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المتغيرات التي تتناولها بعض فرضيات الدراسة. ويوضح الجدول (4-12) نتائج اختبار (t) لعينة واحدة، بينما يوضح الجدول (4-13) نتائج معاملات الارتباط بين المتغيرات. جدول (4-12): نتائج اختبار (t) لعينة واحدة لفرضيات الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 ومتوسط فرضي (3)

الفرضية	المحور	المتوسط	قيمة t	الدلالة p
---------	--------	---------	--------	-----------

H01	تحسين المعيشة مستوى	3.55	5.41	0.000
H02	خلق فرص العمل	3.47	4.94	0.000
H03	التحديات التي تواجه المشاريع	3.91	13.63	0.000
H04	الدعم الحكومي ورؤية 2030	3.49	5.12	0.000

الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى معيشة الأسر في المملكة العربية السعودية.

يتضح من نتائج الجدول (4-12) أن المتوسط الحسابي لمحور **تحسين مستوى المعيشة** بلغ (3.55)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي (3)، كما بلغت قيمة اختبار (t) (5.41) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على وجود فرق ذي دلالة إحصائية.

وبناءً على ذلك تُرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى معيشة الأسر في المملكة العربية السعودية. وتشير هذه النتيجة إلى أن أصحاب المشاريع يرون أن مشاريعهم أسهمت في تحسين أوضاعهم المعيشية وزيادة دخولهم وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي.

الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على الإسهام في خلق فرص العمل للشباب والخريجين الجدد في المملكة العربية السعودية.

تشير نتائج الجدول (4-12) إلى أن المتوسط الحسابي لمحور **خلق فرص العمل** بلغ (3.47)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي (3)، كما بلغت قيمة اختبار (t) (4.94) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يؤكد وجود فروق ذي دلالة إحصائية.

وبناءً على ذلك تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة، أي أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أثراً ذا دلالة إحصائية في الإسهام في خلق فرص العمل للشباب والخريجين الجدد في المملكة العربية السعودية. وتؤكد هذه النتيجة الدور الذي تؤديه هذه المشاريع في توفير فرص العمل والمساهمة في تنمية سوق العمل، وهو ما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية على أثرها في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل.

وللتحقق من هذه الفرضية اعتمد مستويان من التحليل؛ حيث أظهر اختبار (t) الوارد في الجدول (4-12) أن المتوسط الحسابي لمحور التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بلغ (3.91)، وبلغت قيمة ($t = 13.63$) عند مستوى دلالة (0.000)، مما يدل على أن أفراد العينة يتفقون على وجود تحديات تواجه مشاريعهم بدرجة مرتفعة، غير أن هذه النتيجة تثبت وجود التحديات ولا تكفي وحدها للحكم على أثرها في المتغيرين التابعين، وهو ما يتطلب الرجوع إلى معاملات الارتباط.

جدول (4-13): معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات المؤثرة والمتغيرات التابعة

المتغير المؤثر	المتغير التابع	معامل الارتباط r	الدالة p	القرار
التحديات التي تواجه المشاريع	تحسين مستوى المعيشة	0.124	0.284	غير دالة
التحديات التي تواجه المشاريع	خلق فرص العمل	0.288	0.012	دالة
الدعم الحكومي ورؤية 2030	تحسين مستوى المعيشة	0.480	0.000	دالة
الدعم الحكومي ورؤية 2030	خلق فرص العمل	0.448	0.000	دالة

وللتأكد من أثر هذه التحديات على متغيرات الدراسة، رُجع إلى نتائج معامل ارتباط بيرسون في الجدول (4-13). وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات وتحسين مستوى المعيشة، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.124$) عند مستوى دلالة ($p = 0.284$)، وهي قيمة أكبر من (0.05) وفي

المقابل، أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين التحديات وخلق فرص العمل، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.288$) عند مستوى دلالة ($p = 0.012$)

وبناءً على ذلك تُرفض الفرضية الصفرية جزئياً، ومن اللافت أن العلاقة بين التحديات وخلق فرص العمل جاءت موجبة، خلافاً لما قد يُتوقع نظرياً من علاقة سالبة حيث لم تثبت علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات وتحسين مستوى المعيشة، بينما ثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات وخلق فرص العمل.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المشروعات التي تنمو بشكل أكبر وتسهم في توظيف عدد أكبر من العاملين تكون أكثر تعرضاً للتحديات المتعلقة بالمنافسة، وارتفاع التكاليف التشغيلية، والحاجة إلى التمويل، وبالتالي فإن زيادة التحديات قد تكون مرتبطة بمرحلة النمو والتوسع أكثر من كونها مؤشراً على ضعف المشروع.

الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للدعم الحكومي والبيئة التنظيمية على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستمرارها في المملكة العربية السعودية.

أظهرت نتائج اختبار (t) في الجدول (4-12) أن المتوسط الحسابي لمحور الدعم الحكومي ورؤية المملكة العربية السعودية 2030 بلغ (3.49)، كما بلغت قيمة اختبار ($t = 5.12$) عند مستوى دلالة (0.000)، مما يشير إلى أن أفراد العينة يرون أن الدعم الحكومي والبيئة التنظيمية لهما دور إيجابي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما أوضحت نتائج معامل ارتباط بيرسون في الجدول (4-13) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الدعم الحكومي وتحسين مستوى المعيشة، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.480$) عند مستوى دلالة ($p = 0.000$)، وكذلك وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الدعم الحكومي وخلق فرص العمل، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.448$) عند مستوى دلالة ($p = 0.000$)

وبناءً على ذلك تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة، إذ تشير النتائج إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للدعم الحكومي والبيئة التنظيمية في دعم نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستمرارها. كما تؤكد النتائج أن برامج الدعم والإجراءات التنظيمية ورؤية المملكة العربية السعودية 2030 تسهم في تعزيز نمو هذه المشاريع وتحسين قدرتها على تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية إيجابية، سواء من خلال تحسين مستوى معيشة أصحابها أو من خلال دعم قدرتها على خلق فرص عمل جديدة.

رابعاً: مناقشة النتائج

أظهرت نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً إيجابياً في تحسين مستوى المعيشة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.55) بدرجة مرتفعة، كما أثبت اختبار (t) وجود أثر ذي دلالة إحصائية. وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد في الإطار النظري الذي أشار إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسهم في رفع دخل الأسرة، وتوزيع مصادر الدخل، وتحسين القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، بما ينعكس إيجاباً على مستوى المعيشة، كما تتفق مع ما أشارت إليه تقارير البنك الدولي حول دور هذا القطاع في الحد من الفقر وتحسين جودة الحياة في الاقتصادات النامية. كما تتسجم هذه النتيجة مع دراسة الجابري (2024) التي أكدت أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أحد المحركات الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية، وتسهم في تحسين المستوى الاقتصادي للأفراد والمجتمع، ومع ما انتهى إليه منصور (2020) من أهمية هذا القطاع في دعم التنمية الاقتصادية في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 .

كما بينت نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسهم بدرجة مرتفعة في خلق فرص العمل، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.47)، وأثبت اختبار (t) وجود أثر ذي دلالة إحصائية. وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات التي تؤكد أن هذا القطاع يعد من أكثر القطاعات قدرة على استيعاب القوى العاملة، كما تتفق مع دراسة الجابري (2024) التي أشارت إلى أهمية هذه المشروعات في تمكين الشباب ودعم التنمية المستدامة، ومع ما أوضحته الأدبيات النظرية والدراسات الدولية بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل مصدراً رئيساً لخلق الوظائف، خصوصاً للشباب والخريجين الجدد. كما تعزز هذه النتيجة توجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تستهدف رفع مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني وزيادة دوره في سوق العمل .

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد أظهرت النتائج أن أفراد العينة يتفقون بدرجة مرتفعة على وجود تحديات حقيقية تواجه مشاريعهم، وكان أبرزها المنافسة مع الشركات الكبرى، وارتفاع التكاليف التشغيلية، وصعوبة الحصول على التمويل المناسب. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة منصور (2020) ، ودراسة الحسون (2021) ، ودراسة العيم والكرداوي (2019) ، ودراسة الراشد وزميلاتها (2020)، والتي اتفقت جميعها على أن التمويل يمثل التحدي الأكبر أمام نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستدامتها، إلى جانب التحديات الإدارية والتنظيمية والتسويقية. وتدعم خصائص عينة الدراسة هذه النتيجة؛ إذ أظهرت النتائج أن 65.8% من المشروعات اعتمدت عند التأسيس على التمويل الذاتي، مقابل 1.3% فقط حصلت على تمويل حكومي، وهو ما يفسر أيضاً حصول عبارة "استفدت من برامج الدعم الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" على أدنى متوسط في محور الدعم الحكومي، مما يشير إلى أن برامج الدعم القائمة لم تصل بعد إلى جميع المستفيدين بالشكل المأمول أو أن الاستفادة منها ما تزال محدودة لدى نسبة من أصحاب المشروعات .

وأظهرت نتائج اختبار الارتباط أن العلاقة بين التحديات وتحسين مستوى المعيشة لم تكن ذات دلالة إحصائية، في حين ظهرت علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التحديات وخلق فرص العمل. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المشروعات الأكثر نموًا والأكثر قدرة على التوسع وتوظيف العاملين تصبح أكثر تعرضًا للتحديات المرتبطة بالمنافسة، وارتفاع التكاليف، والحاجة إلى التمويل، وهو ما يجعل زيادة التحديات مرتبطة بزيادة حجم النشاط وليس بالضرورة بتراجع أداء المشروع. ويعكس ذلك أن التحديات قد تكون نتيجة للنمو بقدر ما تكون عائقًا أمامه، وهو ما يستحق مزيدًا من الدراسة في الأبحاث المستقبلية.

أما فيما يتعلق بالدعم الحكومي والبيئة التنظيمية، فقد بينت النتائج أن هذا المحور جاء بدرجة مرتفعة، كما أظهرت نتائج الارتباط وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الدعم الحكومي وكل من تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل. وتتفق هذه النتيجة مع الإطار النظري للدراسة الذي أكد أن برامج الدعم، والتسهيلات التنظيمية، وتحسين بيئة الأعمال تمثل عوامل رئيسية في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستدامتها، كما تتفق مع دراسة العميم والكرداوي (2019) التي أكدت أهمية البيئة التنظيمية والتمويل الميسر، ومع دراسة الحسون (2021) التي أوصت بتسهيل الإجراءات الحكومية وتوسيع برامج التمويل، وكذلك مع دراسة الجابري (2024) التي أكدت أهمية الدور الحكومي في دعم التنمية المستدامة من خلال تمكين هذا القطاع. كما تدعم هذه النتيجة نجاح التوجهات التي تبنتها رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في جعل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد المحركات الرئيسة للتنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل، مع استمرار الحاجة إلى رفع مستوى استفادة أصحاب المشروعات من البرامج الحكومية القائمة.

خامساً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يأتي:

1. **توسيع نطاق برامج التمويل الحكومية الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع تبسيط شروط وإجراءات الحصول على التمويل، وتقديم منتجات تمويلية تتناسب مع احتياجات المشروعات في مراحلها المختلفة، وذلك للحد من الاعتماد الكبير على التمويل الذاتي الذي أظهرته نتائج الدراسة .**
2. **تشجيع أصحاب المشروعات على تنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد على التمويل الذاتي فقط، من خلال الاستفادة من برامج التمويل الحكومية، ورأس المال الجريء، وحاضنات ومسرعات الأعمال، لما لذلك من أثر في دعم التوسع وزيادة القدرة على خلق فرص عمل جديدة .**
3. **رفع مستوى الوعي ببرامج الدعم الحكومية التي تقدمها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) وبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والجهات ذات العلاقة، من خلال تنفيذ حملات تعريفية وورش عمل ودورات إرشادية، بما يسهم في زيادة استفادة أصحاب المشروعات من الخدمات والبرامج المتاحة .**
4. **تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير حوافز تساعد على منافسة الشركات الكبرى، مثل تخصيص نسبة أكبر من المشتريات والعقود الحكومية لهذه المشروعات، ودعم مشاركتها في المعارض والأسواق المحلية والدولية، وتطوير برامج التسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية .**
5. **العمل على خفض الأعباء والتكاليف التشغيلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عبر مراجعة الرسوم والإجراءات المرتبطة بممارسة النشاط، وتقديم حوافز للمشروعات في سنواتها الأولى، بما يساعد على الاستمرار وتحقيق النمو .**
6. **التوسع في البرامج التدريبية والاستشارية لأصحاب المشروعات، مع التركيز على مجالات الإدارة المالية، والتخطيط الاستراتيجي، والتسويق، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المخاطر، لما لهذه الجوانب من دور في رفع كفاءة إدارة المشروعات وتحسين فرص نجاحها واستدامتها .**
7. **تعزيز الشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والجامعات لتقديم برامج احتضان وتسريع أعمال أكثر فاعلية، وتوفير خدمات الإرشاد والتوجيه لرواد الأعمال، بما يسهم في رفع معدلات نجاح المشروعات الجديدة وتقليل نسب تعثرها .**

8. الاستمرار في تطوير البيئة التنظيمية وتبسيط الإجراءات الحكومية المرتبطة بتأسيس المشروعات وإدارتها، مع توحيد الخدمات الحكومية عبر المنصات الرقمية، بما يسهم في تحسين تجربة المستثمرين ورواد الأعمال، ويتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 .

9. توجيه برامج الدعم الحكومية بصورة أكبر نحو المشروعات ذات الإمكانيات العالية في التوظيف انطلاقاً مما أظهرته النتائج من ارتباط موجب بين الدعم الحكومي وخلق فرص العمل، ولا سيما المشروعات التي تستهدف تشغيل الشباب والخريجين الجدد، بما يعزز مساهمة هذا القطاع في تحقيق مستهدفات التوظيف وخفض معدلات البطالة .

10. إجراء دراسات مستقبلية تتناول العلاقة بين التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومراحل نموها، ودراسة أسباب العلاقة الإيجابية التي أظهرتها نتائج الدراسة بين التحديات وخلق فرص العمل، مع التوسع في دراسة اختلاف هذه العلاقة باختلاف حجم المشروع، والقطاع الاقتصادي، والمنطقة الجغرافية، بما يسهم في بناء سياسات أكثر فاعلية لدعم هذا القطاع

المراجع

قائمة المراجع العربية:

- الجابري، ح (2024). دور المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وأثرها في الاقتصاد السعودي. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (55)
- الحسون، إ (2021). المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: التحديات - المعالجات. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 14(2)، 112-135.
- الراشد، س، النعمي، ت، ادريس، ا، القحطاني، ر، العتيبي، ن، القحطاني، ر (2020). معوقات عمل المشاريع في المملكة العربية السعودية (دراسة استطلاعية من وجهة نظر أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة). مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 1(3)، 57-79.
- العميم، ن، الكرداوي، م (2019). دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 25(112).
- منصور، ع (2020). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول وفق رؤية 2030 - دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 4(9)، 1-31.
- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (2023). تقارير وإحصاءات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. تم استرجاعه من <https://www.monshaat.gov.sa>

References:

- Ayyagari, M., Demirgüç-Kunt, A., & Maksimovic, V. (2014). Who creates jobs in developing countries? Small Business Economics, 43(1), 75-99.
- Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2005). SMEs, growth, and poverty: Cross-country evidence. Journal of Economic Growth, 10(3), 199-229.
- Kayani, F. N., & Alzaid, O. I. (2025). Small and medium-sized enterprises under the transformative Vision 2030 of Saudi Arabia. International Review of Management and Marketing, 15(3), 46-52.
- World Bank. (2025). Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance. Retrieved from <https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance>

الملاحق

-ملحق (1) استبانة الدراسة

أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية

عزيزي صاحب المشروع،

يهدف هذا الاستبيان إلى دراسة دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، وذلك ضمن متطلبات رسالة ماجستير إدارة الأعمال. مشاركتك ستُساهم في إثراء البحث العلمي. جميع البيانات سرية وتُستخدم لأغراض البحث فقط، ولن يُطلب منك ذكر اسمك. نشكر لك وقتك وتعاونك.

القسم الأول: البيانات الأولية

1. نوع نشاط المشروع:

☐ تجاري ☐ صناعي ☐ خدمي ☐ تقني ☐ زراعي ☐ أخرى

2. حجم المشروع:

☐ متوسط ☐ متناهٍ في الصغر ☐ صغير

3. عدد سنوات عمل المشروع:

☐ 1-3 سنوات ☐ أقل من سنة ☐ أكثر من 6 سنوات ☐ 4-6 سنوات

4. عدد العاملين في المشروع حالياً:

☐ 50 فأكثر ☐ 1-5 ☐ 6-10 ☐ 11-49

5. المنطقة التي يقع فيها المشروع:

☐ الرياض ☐ مكة المكرمة ☐ المنطقة الشرقية ☐ أخرى

6. المصدر الرئيسي لتمويل المشروع عند التأسيس:

☐ تمويل ذاتي ☐ مستثمر/شريك ☐ قرض بنكي ☐ جهة حكومية داعمة ☐ أخرى

7. المؤهل العلمي لصاحب المشروع:

☐ بكالوريوس ☐ ثانوي فأقل ☐ دبلوم ☐ دراسات عليا

المحور: تحسين مستوى المعيشة

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	أسهم مشروعي في زيادة دخلي الشهري مقارنةً بما قبل تأسيسه.					
2	تحسّن مستوى معيشتي بشكل ملموس بعد إطلاق المشروع.					
3	مكّني المشروع من تغطية احتياجاتي ومتطلبات أسرتي الأساسية.					
4	ساعدني المشروع على تكوين مدخرات أو الاستثمار					

					في توسعات جديدة.	
					أرى أن نمو مشروعي ينعكس مباشرةً على تحسّن وضعي المالي.	5
					أسهم المشروع في رفع مستوى الاستقرار المعيشي لأسرتي.	6

المحور: خلق فرص العمل

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
7	وقّر مشروعي فرص عمل لأشخاص آخرين منذ تأسيسه.					
8	زاد عدد العاملين في مشروعي					

					مع مرور الوقت.	
					أعطى مشروعى فرصة عمل لشباب أو خريجين جدد.	9
					أخطط لتوظيف عاملين إضافيين خلال الفترة المقبلة.	10
					أسهم مشروعى فى الحد من البطالة فى محيطى المحلي.	11
					يفضل العاملون لى الاستمرار فى مشروعى على البحث عن وظيفة حكومية.	12

المحور: التحديات التي تواجه المشاريع

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
13	تمثل صعوبة الحصول على التمويل المناسب تحدياً كبيراً لمشروعي.					
14	يؤثر ضعف الخبرة الإدارية سلباً على أداء المشروع.					
15	أواجه صعوبات في التسويق والوصول إلى العملاء.					
16	تشكل المنافسة مع الشركات الكبرى عائقاً أمام					

					نمو مشروعي.	
					تمثل التكاليف التشغيلية المرتفعة عبئاً على استمرارية المشروع.	17
					تعيق بعض الإجراءات التنظيمية والحكومية توسّع مشروعي.	18
					تؤثر هذه التحديات مجتمعةً على قدرة المشروع على الاستمرار.	19

المحور: الدعم الحكومي ورؤية 2030

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
20	استقدت من برامج الدعم الحكومية للمشاريع					

					الصغيرة والمتوسطة (مثل منشآت "منشآت").	
					سهلت الإجراءات الحكومية الحديثة تأسيس مشروع وتشغيله.	21
					أسهمت برامج التمويل الميسر في دعم استمرارية مشروع.	22
					ساعدتني البرامج التدريبية على تطوير مهاراتي الإدارية.	23
					أرى أن البيئة التنظيمية الحالية محفزة لنمو المشاريع	24

					الصغيرة والمتوسطة.	
					أسهمت رؤية 2030 في تعزيز فرص نجاح مشروعي.	25

Abstract

This study aimed to examine the impact of small and medium enterprises (SMEs) on improving living standards and creating employment opportunities in the Kingdom of Saudi Arabia. It also sought to examine the role of the challenges facing this sector, as well as the effect of government support and the regulatory environment on enhancing the success and sustainability of SMEs.

To achieve the objectives of the study, the researcher adopted the descriptive-analytical approach and used a questionnaire as the data collection instrument. The questionnaire consisted of 25 items distributed across four main dimensions: improving living standards, job creation, challenges facing SMEs, and government support and Saudi Vision 2030. The study population comprised owners of small and medium enterprises in Saudi Arabia. A convenience sample was employed, resulting in 76 valid responses for statistical analysis.

The findings revealed a statistically significant impact of SMEs on improving living standards, with a mean score of 3.55, and a statistically significant impact on job creation, with a mean score of 3.47. The results also indicated that the challenges facing SMEs were rated at a high level (mean = 3.91), with the most prominent challenges being competition with large companies, high operating costs, and difficulty in accessing appropriate financing. Furthermore, the study found a statistically significant positive correlation between government support and the regulatory environment on the one hand, and both living standards and job creation on the other. These findings highlight the importance of further developing government support programs and strengthening the regulatory environment to enhance the contribution of SMEs to achieving the objectives of Saudi Vision 2030.

Keywords: Small and Medium Enterprises (SMEs), Living Standards, Job Creation, Government Support, Saudi Vision 2030.

Midocean University

College of Management

Department of Business Administration



The Impact of Small and Medium Enterprises on Improving the Standard of Living and Creating Job Opportunities in the Kingdom of Saudi Arabia

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the master's degree in business administration

Prepared by:

Taha Abdullah Alsakkaf

Supervised by:

Dr. Alfaisal Abdulhamid

Dr. Fayez Jarad

Year:2026